

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتوجيه انتباهكم العاجل إلى تصعيد الخطاب الملهب للمشاعر والتحريض والتخويف من جانب المسؤولين الإسرائيليين والمستوطنين المتطرفين ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، وكذلك تصعيد الغارات العسكرية والعنف الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، متمادية في هذا السلوك الاستفزازي غير القانوني في انتهاك متعمد وخطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك انتهاكها المنهجي لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أهاب فيه المجلس بالطرفين، إلى "أن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع". ولكن تصرفات الحكومة الإسرائيلية على عكس ذلك تماما، فهي تواصل إثارة الكراهية والعنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها وضد القيادة الفلسطينية. ويؤدي هذا السلوك المتهور إلى زيادة التوترات، مما يزيد من عدم الثقة ويهدد بإثارة المزيد من عدم الاستقرار والعنف، وهو ما يجب تفاديهِ من أجل حماية أرواح المدنيين.

ويشمل هذا الخطاب الملهب للمشاعر والتحريض تهديدات محددة ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ففي الأيام الأخيرة، قام مستوطنون إسرائيليون متطرفون، خاصة في منطقة نابلس بالضفة الغربية المحتلة، بتعليق ملصقات يبدو فيها الرئيس عباس وهو في مرمى النار ودعوا علنا إلى اغتياله. ويجب وقف



هذا التحريض المشين، كما يجب أن تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن أي أذى أو عواقب قد تحدث نتيجة لأفعال مستوطنين غير شرعيين ضد شعبنا وقيادتنا.

ويجب مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإدانة هذه الأعمال المتطرفة، سواء من جانب المستوطنين الأفراد أو الجماعات الإرهابية مثل "شباب التلال" ومستوطني "ميليشيات دفع الثمن" أو غيرها، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم. ولا يمكن أن يتغاضى المجتمع الدولي عن مسؤولية الحكومة الإسرائيلية في تشجيع هذا المناخ الموبوء، وقيامها علناً بتيسير ودعم هذه التهديدات وأعمال العنف والترويع واستمرار الاستفزازات ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك في المسجد الأقصى وقبر يوسف بنابلس، من بين أماكن أخرى.

ويجب أيضاً مطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بوقف أعمالها العسكرية العدوانية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل. ففي الأيام الأخيرة، شنت غارات عسكرية عديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في بيت لحم والخليل ورام الله والبيرة وقلقيلية وطولكرم والقرى المحيطة بها. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، قُتل شاب فلسطيني يدعى عمر حسن العواودة، يبلغ من العمر ٢٧ عاماً، في إحدى الغارات في قرية بالقرب من الخليل، عندما أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية النار فأصابته ظهره. إن الطريقة الوحشية التي قُتل بها تشبه القتل الذي حدث مؤخراً في ٤ كانون الأول/ديسمبر لفلسطيني آخر يعاني من إعاقة عقلية، هو محمد حبابي البالغ من العمر ٢٢ عاماً، عندما شنت قوات الاحتلال غارة على مدينة طولكرم وأطلقت النار على ظهره فأردته قتيلاً.

وعلاوة على قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً الممارسة المنهجية المتمثلة في اعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، والأغلبية الساحقة منهم بدون تهم، وبذلك يضافون إلى حوالي ٦٠٠٠ رجل وامرأة وطفل فلسطيني لا يزالون محتجزين في سجون إسرائيل. ففي الساعات الأربع والعشرين الماضية، تم احتجاز أكثر من ٢٨ فلسطينياً نتيجة تصعيد قوات الاحتلال لغاراتها العقابية العنيفة إثر هجوم أطلق فيه مهاجم مجهول النار فأدى إلى إصابة العديد من المستوطنين الإسرائيليين خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وفضلاً عن ذلك، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية إلحاق الأضرار بالممتلكات الفلسطينية وتدميرها في سياق الغارات العنيفة التي تشنها؛ ومن بينها الغارة التي شنت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر على مدينة رام الله، في ما يسمى "المنطقة ألف"، التي تدّعي إسرائيل هازئة أنها تحت "السيطرة الكاملة" للحكومة الفلسطينية، وفقاً لاتفاقات أوصلو، والتي دخلتها عدة دبابات ومدركات إسرائيلية وداهمت العديد من المؤسسات الوطنية فيها. ويشمل ذلك مدامة مقر وكالة الأنباء وفا، الذي تم الاستيلاء منه على عدة وثائق ودمرت فيه ممتلكات.

وبالطبع، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، متمادية طوال الوقت فيما ترتكبه من أعمال العقاب الجماعي التي لا تنتهي ضد الشعب الفلسطيني، سواء كان حصارها الخائض للمدنيين البالغ عددهم مليوني نسمة في قطاع غزة، أو القيود الصارمة المفروضة على تنقل المدنيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، عبر شبكتها الواسعة من المستوطنات والجدار والطرق الالتفافية والمئات من نقاط التفتيش، إلى جانب أعمال العقاب الجماعي الأخرى، بما في ذلك هدم المنازل وعمليات الإخلاء. وفي هذا الصدد، أجبرت سلطات الاحتلال، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، جوهر ومراد حشيمة على هدم

المبنى الذي يضم منزليهما والذي شُيّد قبل ٢٠ سنة على الأقل في سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، بذريعة أن المبنى قد شُيّد دون تصاريح إسرائيلية، ومعلوم على نطاق واسع أن حصول الفلسطينيين على هذه التصاريح يكاد يكون مستحيلاً. وقد أدى هذا الهدم إلى تشريد ١٤ من أفراد الأسرة، يضافون إلى الآلاف الذين تم تشريدهم وتهجيرهم بسبب هذه السياسة الإسرائيلية اللاإنسانية وغير القانونية.

وهذه مجرد لمحة عن الواقع المأساوي السائد في فلسطين المحتلة، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض احتلالها الأجنبي غير القانوني على شعبنا وأرضنا، منتهكة كل المعايير الدولية، وكل قرار من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكل حق من حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين. وإننا نحيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى العمل على وضع حد لهذا الخروج عن القانون والإفلات من العقاب، ومطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام جميع التزاماتها القانونية ووقف كل أعمال التحريض والاستفزاز ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. ولا بد من بذل جهود عاجلة لتجنب المزيد من التصعيد وزعزعة الوضع على أرض الواقع من أجل إنقاذ من تبقى من آمال وفرص ضئيلة لتحقيق حل عادل ودائم وسلمي لهذا الظلم الخطير.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥١ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (A/ES-10/802-S/2018/1017) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة